أوباما حذرها من الخروج

تراجع تأييد بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي إلى 51 في المئة

تراجع تأييد بقاء بريطانيا في الاتحاد

افاد استطلاع للرأي اجرته مؤسسة «او. ار.بي» لقياس الرأي العام لصحيفة «ديلي تليغراف» أن تأييد البريطانيين لبقاء بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي تراجع بنقطتين مئويتين إلى 51 في المئة خلال الأسبوع الأخير.

وزاد التأييد لترك الاتحاد الأوروبي في استفتاء مقرر يوم 23 يونيو نقطتين مئويتين إلى 43 في المئة وفقا للاستطلاع الذي شمل 800 مشارك.

وقال المحلل الاستراتيجي المختص بالانتخابات، لينتون كروسبي، الذي ساعد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون على تحقيق فوز مباشر غير متوقع في انتخابات في مايو الماضي، «مازال معسكر الداعين للبقاء داخل الاتحاد مهدد بدرجة كبيرة برضا الناخبين الزائد عن النفس».

واضاف كروسبي، في تعليقه في «ديلي تليغراف» على نتائج الاستطلاع «حافظ المعسكر المنادي بالبقاء داخل الاتحاد على تقدمه القوي».

وتابع ان اثر تحذير الرئيس الامريكي باراك اوباما من ترك الاتحاد الاوروبي ربما لم ينعكس بعد على البيانات إذ ان الاستطلاع اجري خلال زيارة اوباما.

وحذر اوباما خلال زيارته للندن من أن بريطانيا ستعود «إلى آخر الصف» انتظارا لاتفاق تجاري مع الولايات المتحدة إذا ما صوتت لصالح ترك الاتحاد الأوروبي.

عناصر من «داعش» تسللوا إليها

إنذار باحتمال وقوع اعتداء إرهابي في السويد

ستوكهولم

ستوكهولم - «وكالات» : تسعى السلطات السويدية ، للتثبت من معلومات حول خطر وقوع اعتداء على اراضيها، بعدما ذكرت وسيلة إعلام أن عناصر من داعش، تسللوا من العراق إلى السويد، لتنفيذ عملية فيه.

وقالت المتحدثة باسم اجهزة الأمن السويدية سيربا فرانزن، لوكالة فرانس برس امس «يمكنني ان اؤكد اننا نعمل بشكل مكثف وبالتنسيق مع شركائنا المحليين والدوليين، لتثبت من صحة المعلومات التي تلقيناها».

ولم تشأ تحديد طبيعة هذا الإنذار ولا تحديد ما إذا كان يتعلق بتهديد إرهابي ضد السويد.

وقالت إننا «نتلقى في احيان كثيرة معلومات من هذا النوع، تكون أحيانا صحيحة، واحيانا أخرى خاطئة».

وذكر موقع «دايلي اكسبريسن» الإلكتروني أن اجهزة الاستخبارات العراقية ابلغت اجهزة الأمن السويدية بأن 7 او 8 مقاتلين من داعش، تسللوا إلى السويد، لتنفيذ اعتداء ضد هدف مدني في ستوكهولم.

واوضحت المتحدثة ان مستوى الإنذار في السويد لم يتغير ولا يزال بالدرجة الثالثة على سلم من 5 درجات، داعية السويديين إلى «مواصلة العيش بطريقة طبيعية».

تتمات

الخالد : أنا وكل

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد التي قال فيها : «انا خادم للشعب الكويتي ، ومعي ايضا كل منتسبي وزارة الداخلية الذي يشرفون بهذه الخدمة» .

على صعيد قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء الذي أقره المجلس في مداولته الثانية ، واحال توصيات اللجنة المالية البرلمانية الواردة بشأنها الى الحكومة ، فقد اكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي المقدمة من الحكومة ، لا تتطلب تصويت المجلس عليها بالموافقة او بالرفض ، لانها تعبر عن رؤى حكومية لا تشريع.

وقال الرئيس الغانم ان وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي عرضت على المجلس ، وسيتم ادراج كل توصيات الاعضاء وآرائهم ، بتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية المعنية بدراسة الوثيقة ، مبينا ان الوثيقة وبعد مناقشتها بالمجلس ستحال الى الحكومة دون التصويت عليها.

وبين ان التشريعات التي تضمنتها الوثيقة ، إما ان تقدمها الحكومة وإما مجموعة من الاعضاء ، ثم تتم مناقشة التشريع بالمجلس والتصويت عليه.

إلى ذلك وفي تصريح للصحافيين عقب انتهاء الجلسة أكد الغانم ان وثيقة الاصلاح ليست قانونا حتى يصوت عليها المجلس ، انما هي رؤى وافكار تراها الحكومة وتتطلب تشريعات تقدم الى المجلس.

أضاف ان المجلس في حال تقديم الحكومة للتشريعات المطلوبة سيتخذ قراراته في شأنها ، سواء بالرفض اوالقبول ، مشيرا الى مناقشة المجلس للوثيقة في جلسة القادمة.

وحول التعديلات التي قدمت على مشروع قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء ، أكد الغانم تهدف الى ترشيد الاستهلاك وليس الاضرار بالمواطن ، معربا عن اعتقاده بان اقرار قانون تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في مداولته الثانية ، سيكون له انعكاس ايجابي ، من خلال وجود اجراءات تتخذ من قبل الدولة للاصلاح الاقتصادي ، ولحل مشكلة الاختلالات الجسيمة في الموازنة.

أضاف ان مجلس الامة اقر القانون وأحاله الى الحكومة حيث قدمت تعديلات بسيطة على القانون ، مع استثناء القطاع السكني من القانون ، اضافة الى تقديم تعديل بأن المواطن الكويتي الذي يسكن في شقة او مستأجر شقة ، يعامل معاملة المواطن في السكن الخاص من حيث تعرفة الكهرباء والماء حتى لايكون هناك تفرقة بين المواطنين.

واوضح ان القانون وضع التعرفة للكهرباء والماء كحد اقصى ، وذلك حتى يمكن الحكومة من التدرج بتطبيق التعرفة على بقية قطاعات الدولة بشكل تدريجي ، اضافة الى اعطاء الحكومة احقية تقديم برامج تحفيز لمن يرشد في استهلاكه للكهرباء والماء.

وفي سياق آخر ذكر ان مجلس الامة احيط علما خلال جلسة أمس ، بطلب من النائب عبد الحميد دشتي مؤرخ في ال20 من ابريل الماضي ، منحه اجازة وفقا للمادة 24 من اللائحة الداخلية ، مرفقا بتقارير طبية مختومة من الجهات الرسمية.

واوضح الغانم ان الطلب لا يتضمن تقديم اعتذار عن عدم حضور الجلسة ، مؤكدا طلب الرأي الدستوري من «خبراء دستوريين ،ومن لديه من النواب راي في هذا الموضوع» ليحثه في اجتماع يوم الخميس المقبل.

واكد ان موقف المجلس تجاه النائب دشتي واضح ، حيث سبق للمجلس رفع الحصانة النيابية في عدد من القضايا ، وليس من المعقول تحديد وقت لمناقشة موضوع هذا النائب في كل جلسة .

من جهته نفى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ، صحة ما تردد حول وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي بأنها «ستطلق يد الحكومة في اصدار التشريعات».

وقال الوزير الصالح أمام مجلس الأمة ، ان من يردد هذا القول «لا يعي القانون والدستور واللوائح والأنظمة العامة» ، حيث صدرت هذه الوثيقة من مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت بتاريخ 14 مارس الماضي ، وتعد خطة تنفيذية لخطة التنمية التي اقرها المجلس.

وأوضح ان القانون رقم 37 لسنة 2010 في شان تنظيم برامج وعمليات التخصيص ، حظر في مادته الرابعة تخصيص بعض القطاعات ، «وتشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط ومرفقي التعليم والصحة» ، بينما سمح باطلاق يد الحكومة في تخصيص غير هذه القطاعات المحظورة ، مبينا ان الجهاز الاعلى للتخصيص يعمل وفق المسموح له في هذا القانون.

وأكد عدم صحة التفسيرات القائلة إن برنامج التخصيص الوارد في الوثيقة ، ينقل ما في يد الحكومة الى يد مالك آخر ، في حين ان ما تحدثت عنه الوثيقة يتعلق ببرنامج الشراكة وقانون التخصيص ، من خلال تأسيس شركات مساهمة يساهم فيها المواطنون ويكونون شركاء هذه في المشاريع.

ولفت إلى ان الوثيقة لم تتضمن خصخصة مرفقي التعليم والصحة ، إنما تطرقت الى تخصيص الإدارة في المدارس والمستشفيات الحكومية ، وليس نقل ملكية تلك المرافق الى جهات اخرى.

من جهة اخرى تقدم الوزير الصالح الى المملكة العربية السعودية بالتهاني على اطلاقها مشروع «رؤية المملكة 2030» ، والتي تمثل أهداف المملكة في التنمية والاقتصاد للاعوام الـ15 المقبلة.

في سياق آخر اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان اللجنة العليا للجنسية ، بصدد اعادة دراسة ملفات ابناء الكويتيات ، حسب قانون الجنسية الخاص «بمعاملة الكويتيين».

واوضح الخالد ان اللجنة تبحث استثناء بنات المواطنة الكويتية «الفتيات المتزوجات من كويتي» ، «من شرط المدة» المنصوص عليه في القانون ، عندما تعلن رغبتها في الحصول على الجنسية.

كما اشار الى تسهيل الوزارة على ابناء الكويتيات في الانضمام الى السلكين العسكري والامني ، كون الشروط تتطلب ان يكون المتقدم الى تلك الوظائف من أبوين كويتيين.

من ناحية أخرى أقر المجلس طلب رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية، بإرجاع تقرير اللجنة المتعلق بالمخالفات التي شابت مشروع وزارة الدفاع ، في شراء عدد طائرتي شحن استراتيجي الى اللجنة ، لمزيد من الدراسة ، ولتضمينه كتاب ديوان المحاسبة الوارد إليها أخيرا بشأنه.

ولفت النائب صالح عاشور إلى ان وثيقة الإصلاح لم يتم مناقشتها في المجلس ولم نضع ملاحظاتنا عليها ، ولابد للجنة عرض نتائج اجتماعها مع الحكومة.

وقال النائب فيصل الكندري : إن من كانوا يدعون انهم حماة المال العام والدستور هم من شرعنوا التخصيص ، وقدموا اقتراحات للتخصيص المصافي النفطية ، وأضاف : «هؤلاء اختلفوا على الكيكة 37 مليار حق الخطة الانمائية .. في الخطة الانمائية السابقة مرت بقانون خصخصة كل قطاعات النفط ، باستثناء استخراج البترول من باطن الارض ، باعتبار انه ثروة طبيعية يمنع خصخصتها دستوريا».

من جانبه اكد النائب يوسف الزلزلة إن كل ما ورد بالوثيقة موجود في الخطة التنموية ، وتجسيد مبدأ التعاون بين السلطتين ضرورة لمصلحة البلاد.

وقال النائب عبدالله الطريجي : في جلسات مجلس الامة القادمة سوف نوضح كيف تم بيع شركات لنواب سابقين ، والفساد في بعض تلك المجالس السابقة .

الحمود : قانون

الكويتية ، «سيقدم قريبا لمجلس الامة لمناقشته والتصويت عليه».

وأوضح الحمود أن المشروع المزمع تقديمه ليس ضد مرسوم قانون 26 لسنة 2012 ، لافتا إلى أن «الهيئة العامة للرياضة لاتملك أي سلطة ادارية أو فنية على الهيئات الرياضية ولا الأندية الرياضية ، ولاتملك إلا الرقابة المالية فقط».

أضاف ان هناك شبهة مخالفات مالية على بعض الهيئات الرياضية ، «ولايمكن أن يتم احالتها إلى النيابة العامة إلا بعد التثبت منها ، ومن ثبتت عليه المخالفة سيحال إلى النيابة العامة».

وحول ايقاف النشاط الرياضي الكويتي ، قال الشيخ سلمان الحمود إن «الحكومة سعت من اليوم الأول ألا يكون هناك أي ايقاف للنشاط الرياضي ، وتم تكليف وفد للذهاب إلى مدينة لوزان السويسرية ، يوضح فيها أن التشريعات المحلية ليس بها أي تعارض مع المواثيق والأنظمة الدولية».

وذكر «اننا نواجه وضعا غير طبيعي ، حيث إن هناك من سعى وقدم شكوى من داخل الكويت من بعض الاتحادات للايقاف» ، مؤكدا أن «الحكومة لم تتأخر في الدفاع عن حقوق الشباب ، وأن من وقف إلى جانب إيقاف النشاط الرياضي هو من يتحمل المسؤولية والخسائر والاضرار المعنوية التي يواجهها الشباب الكويتي ، جراء الايقاف الرياضي».

وأعرب الحمود عن الأمل في أن يتم رفع الايقاف عن النشاط الرياضي الكويتي ، مؤكدا أن دستور دولة الكويت يولي اهتماما كبيرا في شان الشباب ورعاية النشء ، لاسيما أن 70 بالمئة من المجتمع الكويتي تحت سن ال34 عاما.

«الداخلية» : لا صحة

وحذرت الوزارة الجميع من مغبة نشر أخبار غير صحيحة مؤكدة ان أبواب «الاعلام الامني» مفتوحة لكل وسائل الاعلام ، لاستيضاح الحقائق اولا فاولا.

العراق : نواب

وصوت المجلس ايضا على بطلان الإجراءات السابقة ، التي اتخذها النواب المعتصمون لإقالة رئيس المجلس الجبوري.

وافادت تقارير أن من بين الوزراء الذين تم التصويت عليهم بالإيجاب في بداية الجلسة ، كل من : حسن الجنابي لوزارة المزارد المائية وعلاء علي لوزارة الصحة ووفاء المهداوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعلي دشر للكهرباء وعبد الرزاق العيسى للتعليم العالي وعقيل مهدي للثقافة.

وتزامن عقد الجلسة مع مظاهرات حاشدة في العاصمة العراقية تطالب بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة جديدة والضغط على القيادات السياسية لإجراء إصلاحات من أجل التصدي للفساد.

وذكر مراسل «بي بي سي» من داخل قبة البرلمان إن حالة من الفوضى سادت داخل مجلس النواب بعد أن دخل النواب المعتصمون الى القاعة بمجرد ان فتح رئيس المجلس سليم الجبوري باب التصويت على تشكيل لجنة للحوار مع المعتصمين.

وبدأ النواب المعتصمون بالهتاف ضد الجبوري والعبادي ، وظلوا يرددون داخل الجلسة «باطل باطل» ، اعتراضا على طلب رئيس المجلس مناقشة تقديم التشكيلة الوزارية الجديدة ، وواصلوا الضرب على الطاولات وترديد شعارات مطالبة بطرد العبادي من الجلسة، وتعليقها، مرددين «العبادي برد برده».

ودعا الجبوري النواب المعتصمين إلى الخروج من القاعة والذهاب إلى القاعة الدستورية للتفاوض مع لجنة شكلها رؤساء الكتل للتفاوض مع النواب المعتصمين.

وقد بدأت الجلسة بعد أن اكتمل النصاب حيث زاد عدد النواب المشاركين عن 200 نائب، ثم انتقلت الى قاعة مجاورة بعد مواصلة النواب المعتصمين عرقلة استمرارها .

وأفادت تقارير إعلامية أن عدد النواب الذين انتقلوا وبدأوا التصويت على التشكيلة الوزارية الجديدة ، هو 181 نائبا .

وكان الجبوري الذي حاول نواب محتجون على سياساته إقالته، اعلن في بيان مستقل الاثنين أن جلسة مجلس النواب ليوم الثلاثاء «هي جلسة شاملة ، وحث نواب المجلس جميعا على حضورها.

وكان نواب معتصمون عقدوا جلسة يوم الخميس الرابع عشر من ابريل أقالوا فيها الجبوري من منصبه وعينوا النائب عدنان الجنابي رئيسا مؤقتا للمجلس ، احتجاجا على ما وصفوه تسويقا في مسألة اختيار حكومة كفاءات تخلوا من المحاصصة الحزبية والمذهبية.

واضاف الجبوري في بيانه أن «ما سبق من اجراءات وممارسات واجتهادات سياسية ، تحت قبة مجلس النواب ، فتوكل امر الحكم عليها للدستور والنظام الداخلي في المجلس»، معربا عن امله في الا تشكل تلك الممارسات «عقدة او سببا لعدم التلاقي والتحاور».

وفشل النواب المعتصمون في جلساتهم المتوالية ، في تأمين نصاب قانوني كاف للتصويت على رئيس جديد للمجلس ، وسط معارضة كتل سياسية مختلفة لانقسام المجلس . وكان آخر تلك الجلسات التي عقدها النواب المعتصمون يوم الاحد وأجلوها الى الثلاثاء لعدم اكتمال النصاب بدعوى السماح بمزيد من الوقت للنقاش .

وكان الآلاف من المتظاهرين، ومن بينهم أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، توافدوا الى ساحة التحرير وسط العاصمة العراقية وتقدموا باتجاه مداخل المنطقة الخضراء.

وقد دعا الصدر انصاره للاحتجاج على بطء اجراءات التصدي للفساد التي أعلن عنها العبادي، والاحتجاج أمام بوابات المنطقة الخضراء حيث مقر البرلمان والحكومة العراقية.

وتوعد الصدر في السادس عشر من الشهر الجاري باستئناف الاحتجاجات مالم تتفق رئاسات الحكومة والبرلمان والدولة على حكومة التكنوقراط المقترحة في غضون 72 ساعة.

وبات الفساد المعضلة الكبرى في البلاد، بعد الهبوط الكبير في أسعار النفط عام 2014، الذي أدى الى تقليص ميزانية الدولة العراقية في وقت تحتاج فيه إلى المزيد من الموارد لتمويل حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي احتل مساحات واسعة من البلاد .

المشاورات اليمنية

ووزير الخارجية عبدالملك المخلافي.

كما عقد ولد الشيخ احمد امس الأول سلسلة مشاورات مع رؤساء الوفود اليمنية الثلاثة ، تطرقت الى موضوعات أساسية ، تتعلق بمضمون اطار عام اقترحته الامم المتحدة ويوضح هيكلية واطار العمل في الأيام القليلة المقبلة.

واعرب المبعوث الاممي في بيان عقب الاجتماع ، عن ارتياحه للتحسن الملحوظ في تثبيت الاعمال القتالية والهدوء النسبي الحالي للوضع الأمني في اليمن ، مؤكدا ان التقارير الواردة من اليمن تفيد بوجود تحسن ملحوظ والتزام من قبل الأطراف اليمنية بوقف الاعمال القتالية.

واوضح ان لجنة التهدئة والتواصل تبذل جهودا جبارة مع اللجان المحلية من اجل ضمان سلامة وأمن اليمنيين ، مؤكدا ان التوصيات التي صدرت عقب جلسات المشاورات يوم الأحد الماضي ، وجهود ممثلي الوفود الذين كلفوا بمتابعة تثبيت الاعمال القتالية في المشاورات سوف تسهم في استقرار الوضع الأمني باليمن.

وكانت جلسات المشاورات التي عقدت يوم الأحد الماضي ركزت على بند تثبيت وقف إطلاق النار في اليمن بشكل شامل ، وهو البند الذي احتل الصدارة في المناقشات طوال الجلسات منذ انطلاقها يوم الخميس الماضي.

كما استعرضت الجلسات نتائج لجنة التهدئة الثنائية التي تم تشكيلها اخيرا لمتابعة تثبيت وقف اطلاق النار ، بالتواصل مع اللجان المحلية والأطراف المعنية اضافة الى تقرير قدم من أعضاء اللجنة الثنائية حول ابرز المعوقات التي تعترض سير الاعمال والمقترحات اللازمة لتجاوزها ، بما يكفل قيام هذه اللجان باعمالها على اكمل وجه وصولا الى تثبيت كامل وشامل لوقف اطلاق النار.

اختفاء رجل

الكيلو 76 بين على «طريق القاهرة الإسماعيلية، حسب المصادر.

وعُثرت على سيارة السند مشهمة على جانب الطريق، ولم تتضح بعد أسباب اختفاء رجل الأعمال السعودي، الذي قالت المصادر إنه «كان عائدا من اجتماع مجلس الإدارة لعدد من شركاته العاملة في النل الكبير بمحافظة الإسماعيلية».

وتجري السلطات المصرية تحقيقات موسعة للعثور على رجل الأعمال وسائقه.

وقالت مصادر محلية لبي بي سي إن منطقة «السحر والجمال» شهدت من قبل حملات أمنية لمطاردة مروجي المخدرات والقبض على هاربين من السجون حيث تنتشر بها تجارة المخدرات.

مقتل وإصابة

يطلق على نفسه اسم «الدولة الإسلامية» مسؤولية الهجوم.

وتسبب التفجير في اندلاع حرائق في بعض المتاجر.

من جانب آخر، قتل مدني واحد بقصف مدفعي في مدينة طوزخورماتو الواقعة الى الجنوب من كركوك، والتي شهدت في اليومين الاخيرين اشتباكات بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي، وذلك رغم سريان اتفاق لوقف اطلاق النار بين الجانبين.

ونقلت وكالة فرانس برس عن محمد خوجه، نائب محافظ صلاح الدين التي تتبعها طوزخورماتو، قوله «تجددت الاشتباكات بشكل متقطع في المدينة، ولكن ليس بخطورة اشتباكات أمس الأول».

وقال خوجه إن تبادل القصف بقذائف الهاون والصواريخ تسبب في مقتل مدني واحد واصابة 4 بجروح.

وكانت الاشتباكات بين الجانبين قد اندلعت منتصف ليلة السبت واستمرت الاحد.

وكان قائد منظمة بدر هادي العامري اعلن الاحد بان الطرفين توصلا الى اتفاق لوقف اطلاق النار.

كما امر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قيادة العمليات العسكرية المشتركة «باتخاذ كل الاجراءات اللازمة» لانهاء الاشتباكات، حسبما جاء في تصريح اصدره مكتبه.

وحث رئيس الوزراء قادة الطرفين المتحاربين «لتركيز الجهود لمحاربة العدو الارهابي المشترك المتمثل في عصابات داعش» على حد تعبير التصريح.

تركيا تنشر

بحسب ما نقل عن وزير الخارجية التركي مولود جاوش أوغلو.

وقال أوغلو في تصريح لصحيفة «خبرتورك»، نشر الثلاثاء، «توصلنا إلى اتفاق لنشر صواريخ «هايمارس»، وهي صواريخ امريكية مضادة للصواريخ.

ويهدف نشر البطاريات إلى «ضرب أهداف لتنظيم الدولة الإسلامية بطريقة أكثر تاثيرا»، بحسب ما ذكره جاوش أوغلو أيضا.

وكانت تركيا، وهي من الدول المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده أمريكا ضد التنظيم، قد كثفت غاراتها الجوية في سوريا، بعد سلسلة هجمات دموية على أراضيها، حملت مسلحي التنظيم مسؤوليتها.

وتسمح النقرة أيضا للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة جوية تركية في الجنوب في قصف مسلحي التنظيم.

وقد سقطت - منذ مطلع السنة الحالية - حوالي 40 قذيفة على مدينة كيليس التركية المجاورة للحدود مع سوريا، من مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، أدت إلى مقتل 17 مدنيا على الأقل.

وأطلق التنظيم الأحد قذائف على كيليس قتلت شخصين، وأصابت 25 آخرين، وتستقبل المدينة أعدادا كبيرة من المهاجرين السوريين.

وبالإمكان نشر بطاريات الصواريخ الأمريكية في مواقع مختلفة نظرا لسهولة نقلها، ويصل مداها إلى 90 كلم.

ويبلغ المدى الأقصى للمدفعية التركية التي تقصف مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا نحو 40 كيلومترا. وترد القوات التركية دائما على القصف الذي يستهدف أراضيها بقصف مدفعي مماثل.

وتسعى تركيا إلى إحكام سيطرتها على ما يسمى بـ«هوة منبج»، وهو الطريق الخلفي الذي يفضل تنظيم «الدولة الإسلامية» سلوكه في تهريب المسلحين إلى سوريا، والخروج منها.

ويأمل الوزير التركي، من جهة ثانية، في أن تتوصل المحادثات الجارية مع الولايات المتحدة بشأن إنشاء «منطقة آمنة» في شمال سوريا بين مدينتي منبج وجرابلس، إلى قرارات ملموسة.

وقال الوزير في هذا الصدد «إن هدفنا هو تطهير هذا الشريط البالغ طوله 98 كلم من داعش».

وتدعو تركيا إلى إقامة هذه المنطقة الآمنة لاستقبال اللاجئين السوريين فيها مع ضمان حمايتهم. إلا أن واشنطن تتحفظ على هذا المشروع.